Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التعليم الجيد وأثره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة –العراق إنموذجاً

م.م أزهار هادي مجيد

مستشار سياسي اقدم/قسم التعليم المهني الثاني في الكرخ

علوم سياسية/دراسات دولية

https://orcid.org/0009-0009-9239-1523

Azharhadi631@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01113

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مع التركيز بشكل خاص على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالجودة في التعليم. بعد مرور أكثر من عقدين من الصراعات والصعوبات السياسية والاجتماعية، يواجه العراق تحديات كبيرة في تحسين نظامه التعليمي، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتناول البحث تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم، ويستعرض كيف أن الأزمات والصراعات المستمرة قد أدت إلى تدهور البنية التحتية التعليمية، وفقدان المعلمين، وندرة الموارد التعليمية في العديد من المناطق، خاصة في المناطق الريفية والنائية، إنَّ تحقيق التعليم الجيد في العراق لا يمثل فقط جزءًا من تحقيق التنمية المستدامة، بل هو الأساس الذي سيبني عليه العراق مستقبله الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب ذلك جهدًا مشتركًا طويل الأمد من جميع الأطراف المعنية، مع إرادة سياسية قوية لضمان استمرار الإصلاحات التعليمية وتحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجيد، التنمية المستدامة، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

"Quality Education and its Impact on Achieving Sustainable Development Goals– Iraq as a model"

Asst.Lect. Azhar Hadi Majeed
Political Science/international Studies
Senior Political Advisor
https://orcid.org/0009-0009-9239-1523
Azharhadi631@gmail.com
10.65441/umisa.2025.01113

Abstract

This study aims to analyze the role of education in achieving sustainable development in Iraq, with a specific focus on Sustainable Development Goal related to quality education. After over two decades of conflict and political, social, and security challenges, Iraq faces significant obstacles in improving its educational system, hindering progress toward achieving sustainable development goals. The research examines the impact of political instability and insecurity on education, highlighting how ongoing crises have led to the deterioration of educational infrastructure, loss of teachers, and a shortage of educational resources, particularly in rural and conflict-affected areas.

the study highlights that achieving quality education in Iraq is not only essential for sustainable development but also forms the foundation for Iraq's economic and social future. This requires a long-term, collaborative effort from all involved parties, alongside strong political will, to ensure continued educational reforms and the achievement of national and global goals.

Keywords: **Quality education, sustainable development, Sustainable Development Goal**

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المقدمة

تمثل التنمية المستدامة، كما حددتها الأمم المتحدة في عام 2015 من خلال أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للفترة 2015–2030، خارطة طريق عالمية لتحقيق عالم أكثر عدلاً وإنصافًا وازدهارًا. تغطي هذه الأهداف مجموعة واسعة من الأولويات، بدءًا من القضاء على الفقر والطاقة النظيفة وصولًا إلى العدالة الاجتماعية والسلام، مما يبرز الترابط بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإنسانية للتنمية، **ومن** بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يلعب الهدف الرابع "التعليم الجيد" دورًا حاسمًا في تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، حيث يعتبر التعليم ليس فقط حقًا أساسيًا بل أيضًا محركًا رئيسيًا للتحول الشخصي والمجتمعي. فهو يُمكّن الأفراد، ويعزز الفرص الاقتصادية، ويشجع على الاندماج الاجتماعي، ويعزز الاستدامة البيئية، **ويُعد** تحقيق التعليم الجيد للجميع أمرًا مركزيًا لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في دول مثل العراق، حيث تعرقل عقود من الصراعات وعدم الاستقرار والتحديات في الحكم عملية التقدم.

منذ سقوط نظام **النظام البائد** في عام 2003، واجه العراق مشهدًا سياسيًا واجتماعيًا مضطربًا تميز بالحروب والإرهاب والصراعات الداخلية والنزوح الجماعي. أثرت هذه العوامل بشكل كبير على النظام التعليمي في البلاد، مما أدى إلى تقييد قدرته على تقديم تعليم جيد وتلبية الاحتياجات الأساسية والمساهمة في التنمية المستدامة، **ورغم** هذه التحديات، بذل العراق جهودًا للمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في قطاع التعليم، من خلال سياسات ومبادرات تهدف إلى إعادة بناء وإصلاح النظام التعليمي.

أولاً: إشكالية الدراسة

المشكلة المركزية التي تتناولها هذه الدراسة هي الفجوة بين احتياجات العراق التعليمية وقدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الرابع (التعليم الجيد)، في ظل البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية غير المستقرة. على الرغم من أهمية التعليم للتنمية المستدامة، ومن هنا تنطلق الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيف أثرت الاضطرابات السياسية والتحديات الأمنية والاضطرابات الاجتماعية على النظام التعليمي في العراق منذ عام 2003، لا سيما من حيث البنية التحتية واستبقاء المعلمين؟

2- إلى أي مدى أحرز العراق تقدمًا نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالتعليم، خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات؟

3- ما هو دور المبادرات الحكومية وغير الحكومية في تحسين التعليم في العراق، ومدى فعالية هذه المبادرات في إعادة بناء النظام التعليمي؟

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف **هذه** الدراسة إلى وضع نظرة شاملة عن التنمية المستدامة **آخذةً** بالتعليم كمدخل استراتيجي لتفعيلها، ومعرفة التحديات والصعوبات التي يواجهها التعليم في ظل الظروف البيئية والاجتماعية والسياسية وعدم الاستقرار في تحقيق الهدف الأسمى للوصول إلى تعليم يوفر الفرص المتكافئة للجميع.

ثالثاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة في بيان التحديات التعليمية التي يواجهها العراق في سياق التنمية المستدامة. كما تسلط الضوء على أهمية التعليم الجيد في تحقيق الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، وتقدم رؤى حول كيفية معالجة العراق لنقائصه التعليمية والتنموية. من خلال تقييم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على النتائج التعليمية، تساهم هذه الدراسة في الحوار المستمر حول إعادة الإعمار بعد النزاعات والتنمية

المستدامة في منطقة الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات سياسية يمكن أن توجه الإصلاحات التعليمية المستقبلية للعراق بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها: "أن تحسين جودة التعليم في العراق يمثل عاملاً محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنمية القدرات البشرية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: أُجريت الدراسة في فترة ما بعد عام 2003 – 2024

الحدود المكانية: أُجريت الدراسة في جمهورية العراق.

الحدود الموضوعية: التعليم **كـ**هدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال استعراض وتحليل التحديات والفرص التي واجهت التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، والمنهج **الاستقرائي** للوصول إلى النتائج والتوصيات المرجوة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث يحوي على **ثلاثة** مطالب، فضلاً عن الخاتمة **والاستنتاجات** والتوصيات وقائمة المصادر وكما يلي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة أهدافها وخصائصها

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

المطلب الثالث :أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: نظام التعليم العراقي وأثره على عدم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: التعليم قبل عام 2003.

المطلب الثاني: إصلاحات التعليم ما بعد 2003 وتحولات التعليم

المطلب الثالث: تأثير عدم الاستقرارالسياسي على التعليم.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المستدامة في العراق

المطلب الأول: العلاقة بين التنمية المستدامة والتعليم

المطلب الثاني: الشراكات الدولية ودورها في تحسين التعليم في العراق

المطلب الثالث: المناهج الدراسية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المبحث الأول

التنمية المستدامة أهدافها وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتعريفاتها

يُعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً حديثا ًنسبياً، وقد برز المفهوم مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المتوازن.

يقوم المفهوم على فكرة تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، لتحقيق توازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وقد تطور المفهوم عبر العقود الماضية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح من المفاهيم المتعددة الاستخدامات والذي يحمل الكثير من المعاني المتداخلة والمترابطة فيما بينها. وقد أوضح تقرير الموارد العالمي عام 1992 للتنمية المستدامة هذا الخلط من خلال نشره لأهم التعريفات في أربع مجموعات أساسية هي:

أولاً: تعريفات التنمية المستدامة البيئية

هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تُتخذ لانتقال المجتمع إلى واقع أفضل من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة المناسبة للبيئة وتحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وبين استخداماتها في ظل سياسة عالمية ومحلية للمحافظة عليها، فضلاً عن تطوير الأنشطة والعمليات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والتي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يشمل هذا الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور البيئي، مثل تلوث الهواء والماء، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية.

تشمل المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة البيئية:[1]

الحفاظ على الموارد الطبيعية: استخدام الموارد بشكل لا يضر بتوازن النظام البيئي.

الحد من التلوث: تقليل التأثيرات السلبية على البيئة مثل الانبعاثات الضارة والمخلفات.

حماية التنوع البيولوجي: الحفاظ على التنوع الحيوي والنظم البيئية.

العدالة البيئية: ضمان توزيع المنافع البيئية بشكل عادل بين الجميع.

الهدف هو تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.

ثانياً: تعريفات التنمية المستدامة الاجتماعية والإنسانية

تشير إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات بطريقة متوازنة، وتحقيق العدالة والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، كذلك تعزيز فرص التعليم المناسبة، والعمل، والرعاية الصحية، والحماية من المخاطر وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[2]

ثالثاً: التعريفات الاقتصادية

تعني تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمعات، من خلال رفع مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي، والتقليل من الآثار السلبية الضارة، بتجنب استنزاف الموارد الطبيعية بهدف تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستخدام الأمثل للموارد والعدالة الاجتماعية والاقتصادية مع زيادة الإنتاجية والدخل القومي دون إحداث أضرار بالبيئة والمجتمع، وتشجيع الابتكارات والطرق العلمية لإدارة الموارد الطبيعية بطرق أكثر كفاءة وفاعلية للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الحصول على فرص اقتصادية متكافئة، وتقليل التلوث البيئي والعمل بالاقتصاد الأخضر باستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة والتكنولوجيات الحديثة وإعادة تدوير النفايات بهدف تحسين البيئة الاقتصادية وجودة الحياة.[1]

رابعاً: التعريفات التقنية

هي التنمية التي تعمل على نقل المجتمع من عصر الصناعات الأحفورية إلى عصر التقنيات النظيفة واستخدام أقل من قدر الطاقة والموارد والتقليل من حدّ انبعاثات الغازات والملوثات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري ورفع درجات حرارة الأرض الضارة بطبقة الأوزون.[2]

وقد عُرفت التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[3]

كما عُرفت التنمية المستدامة من قبل المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاغن في عام 1995 بأنها "رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام المتبادل والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية".[4]

عرفت التنمية المستدامة من قبل (ادوارد بايير(Edward Barbier) : وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة(بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي ألى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية)[5].

المطلب الثاني

خصائص وأهداف التنمية المستدامة

اولاً–خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص كونها اشد تدخلا وتعقيدا لاسيما فيما يتعلق بالجوانب الطبيعية والجوانب الاجتماعية، ومن أهم تلك الخصائص هي[1]:

1– ان لها بعداً روحياً وثقافياً يرتبط بالخصائص الحضارية للمجتمعات.

2– تلبي حاجات ومتطلبات المجتمعات الأشد فقراً، وتعمل على الحد من تفاقم الفقر في العالم، لتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق العدالة البيئية في المجتمع والتي يضمن الرفاه الأجتماعي.

3–عناصر التنمية المستدامة مترابطة ومتداخلة، لفياس مؤشراتها وفق ابعادها الكمية والنوعية.

4– تهتم بالمجتمع المدني ومنظماته، وجميع فئات المجتمع لتحقيق الإنشطة التنموية التي ترفع من المستوى المعاشي لهم.

5– تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية حفاظاً على الأجيال الحالية والقادمة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

6-تعتمد التنمية المستدامة على البعد الزمني بوصفه عنصراً اساسيا في تحقيق أهدافها على المدى البعيد، وأمكانية تقدير حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

ثانياً: أهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة

تعد اهداف التنمية المستدامة (SDGs) دعوة عالمية لجميع بلدان العالم للعمل التعاوني والمشترك من اجل القضاء على الفقر والمجاعة، وحماية البيئة الارضية ومناخها؛ لضمان الحفاظ على تمتع جميع الأفراد بالسلام والطمأنينة والازدهار، لذا وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا، تعمل من أجل تحقيقها من عام 2015-2030 والعمل على مواجهة التحديات والمعوقات التي تقف امامها، ومن تلك الاهداف[2]:

المصدر : **united nation**

الهدف 1: القضاء على الففقر
الهدف 2: القضاء على الجوع
-الهدف3: الصحة الجيدة وارفاه الاجتماعي
الهدف4: التعليم الجيد
الهدف5: المساوات بين الجنسين
الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف 7: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة
الهدف8: العمل الائق والنمو الاقتصادي
الهدف9: الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية
الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف12: الأستهلاك والإنتاج المسؤولان
-الهدف13: العمل المناخي
الهدف14: الحياة تحت الماء
الهدف15: الحياة في البر
الهدف16: السلام والعدل والؤسسات القوية
-الهدف17: عقد الشركات لتحقيق الأهداف

المطلب الثالث

أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

التعليم يُعد أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسهم في تحسين جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. التعليم ليس مجرد وسيلة لزيادة المعرفة والمهارات الفردية، ولكنه أيضًا أداة رئيسية لتحقيق أهداف أوسع تشمل القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وضمان التماسك الاجتماعي.

في سياق العراق، يُعد التعليم محوريًا لتحقيق التقدم في عدد من الجوانب[1]:

1–تعزيز الاستقرار الاجتماعي: في ضوء تحسين فرص التعليم، يمكن للعراق تقليل مستويات الفقر والأمية، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

2–إعادة بناء الاقتصاد: نظام تعليمي قوي يسهم في تطوير رأس المال البشري، مما يتيح للعراق الاستفادة من موارده البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

3–تعزيز المساواة الاجتماعية: التعليم يوفر فرصًا متساوية لجميع الفئات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والمتضررة من النزاعات، مما يقلل من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

3–تحقيق التمكين الفردي: التعليم يمنح الأفراد القدرة على المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية، مما يسهم في تطوير مجتمع قوي وديمقراطي.

دور المنظمات الدولية والمحلية

لعبت المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مهمًا في دعم العراق في إعادة بناء نظامه التعليمي. تشمل مساهماتها:

1. إعادة بناء المدارس :قدمت هذه المنظمات الدعم المادي لإعادة تأهيل المدارس المدمرة.
2. تدريب المعلمين :نفذت برامج تدريب مكثفة لتحسين مهارات المعلمين.
3. تعزيز التعليم الشامل، ركزت المبادرات الدولية على تعزيز التعليم الشامل والمتساوي، لاسيما للفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. دعم المناهج :عملت المنظمات على تحديث المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

نظام التعليم العراقي وأثره على الاستقرار السياسي

المطلب الأول: نظام التعليم العراقي قبل 2003

كان نظام التعليم العراقي قبل الاحتلال في عام 2003 مزيجًا معقدًا من الأهداف الطموحة والسيطرة المركزية والتأثيرات السياسية. هذه الفترة تميزت بإنجازات كبيرة وتحديات كبيرة، تعكس السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع في العراق تحت نظام (حزب البعث المنحل).

في أواخر القرن العشرين، كان العراق غالبًا ما يُشار إليه كواحد من أكثر أنظمة التعليم تقدمًا في العالم العربي. ركز النظام البائد على التعليم كأداة لبناء الأمة ونشر الأيديولوجية. أدى هذا التأكيد إلى معدلات مرتفعة في القراءة والكتابة، والوصول الواسع إلى التعليم، والاستثمار الكبير للدولة في البنية التحتية التعليمية[i].

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

كان للحرب الإيرانية العراقية (1980–1988) وحرب الخليج (1991) تأثير ضار على نظام التعليم العراقي. أدى العبء المالي والبشري لهذه الصراعات إلى استنزاف موارد البلاد، مما أدى إلى انخفاض في تمويل التعليم وجودته. على الرغم من هذه التحديات، واصل النظام السيطرة القوية على القطاع التعليمي، واستخدمه كوسيلة لتعزيز الشعور القومي وتوطيد السلطة.

واجه نظام التعليم العراقي تدهورًا إضافيًا في التسعينيات بسبب العقوبات الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه العقوبات كانت تهدف إلى إضعاف النظام، إلا أنها ألحقت الضرر بالقطاع التعليمي، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الأساسية وتجاوز المواد التعليمية وتدهور البنية التحتية. عانت جودة التعليم بشكل كبير، مع انخفاض ملحوظ في المعايير الأكاديمية وأداء الطلاب[ii].

في هذه الفترة، كان دور المعلمين يقتصر بشكل أساسي على تطبيق سياسات الحكومة وضمان الالتزام بالموقف الأيديولوجي للنظام. كان أسلوب القيادة من أعلى إلى أسفل، وكان نهج الإدارة بيروقراطيًا، مما ترك القليل من الاستقلالية للمدارس أو المعلمين الفرديين. كانت مركزية الحوكمة التعليمية تعني أن القرارات المتعلقة بالمنهج وطرائق التدريس وإدارة المدرسة كانت تتخذ على أعلى مستويات الحكومة، غالبًا دون النظر في الاحتياجات أو السياقات المحلية [iii].

على الرغم من هذه التحديات، شهد نظام التعليم في العراق قبل عام 2003 مجموعة من السياسات اتسمت بالتركيز على التوسع الكمي في التعليم، من خلال زيادة عدد المدارس والجامعات وارتفاع نسبة الملتحقين بها، كما ركز النظام على التعليم كركيزة أساسية للتنمية الوطنية، مما أدى إلى تسجيل واسع النطاق، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تعليم النساء. شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد الفتيات والنساء اللائي يلتحقن بالمدارس والجامعات، مما أدى إلى مشهد تعليمي أكثر توازنًا بين الجنسين، إلا أن هذه الجهود كانت تعاني من إشكالات عميقة نتيجة طبيعة النظام الدكتاتوري آنذاك وما فرضه من قيود انعكست سلباً على جودة التعليم ومخرجاته.

المطلب الثاني: إصلاحات ما بعد عام 2003 وتحولات التعليم:

شهد هذا العصر سلسلة من الإصلاحات والتحولات الطموحة التي هدفت إلى إعادة هيكلة نظام التعليم العراقي، الذي تأثر بشدة بعقود من الحكم الاستبدادي والصراع. فتحت حقبة ما بعد عام 2003 مسارات جديدة للتطوير التعليمي، على الرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها.

كانت إصلاحات التعليم في العراق ما بعد عام 2003 مدفوعة بمزيج من الرغبات الداخلية للتغيير والتأثيرات الخارجية، وخاصة من قوات التحالف والمنظمات الدولية. هدفت هذه الإصلاحات إلى إزالة الأيديولوجية البعثية من المناهج الدراسية وإعادة بناء البنية التحتية ومراجعة المناهج وتحسين جودة التدريس والتعلم. كان أولى الخطوات هو إزالة الأيديولوجية البعثية من الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وهي عملية تضمنت مراجعة واسعة النطاق للمناهج في جميع مستويات التعليم[1] .

كانت إعادة بناء البنية التحتية التعليمية مجالاً آخراً حاسمًا للتركيز، فقد أدت الحروب والصراعات اللاحقة إلى تدمير العديد من المدارس أو تخريبها. توجهت الجهود الحكومية والمساعدات الدولية نحو إعادة بناء المدارس وتزويدها بالمواد الأساسية وخلق بيئة تعليمية أكثر ملاءمة. ومع ذلك، فإن حجم الدمار وعدم الاستقرار المستمر شكل تحديات كبيرة لهذه الجهود، مما أدى إلى تقدم غير متساوٍ في مناطق البلاد المختلفة [2].

كان التركيز على ديمقراطية النظام التعليمي جانبًا مهمًا آخر من إصلاحات ما بعد عام 2003. تضمن ذلك منح المدارس والجامعات استقلالية أكبر، وتشجيع مشاركة المجتمع في صنع القرار التعليمي، وتعزيز سياسات التعليم الشامل. كان الهدف هو الانتقال بعيدًا عن النهج المركزي الذي اتبعه النظام الدكتاتوري وتعزيز بيئة تعليمية أكثر انفتاحًا ومشاركة واستجابة.

ومع ذلك، لم تخلُ هذه الإصلاحات من تحدياتها. شكلت المخاوف الأمنية المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والانقسامات الطائفية عقبات كبيرة أمام تنفيذ التغييرات التعليمية. غالبًا ما أصبحت المدارس والجامعات أهدافًا للعنف، مما زاد من صعوبات الحفاظ على الأنشطة التعليمية المنتظمة وضمان سلامة الطلاب والمعلمين. علاوة على ذلك، أدى السرعة السريعة للإصلاحات وعدم وجود خطة استراتيجية طويلة الأمد متماسكة إلى عدم الاتساق والفجوات في تنفيذ هذه السياسات.

التنمية المستدامة والتعليم في العراق بعد عام 2003

بعد سقوط النظام (حزب البعث المنحل) في عام 2003، واجه العراق تحديات كبرى في إعادة بناء نظامه التعليمي. تشمل هذه التحديات:

1–تدمير البنية التحتية التعليمية :أثرت الحروب والصراعات بشكل مباشر على المدارس والجامعات، حيث تم تدمير أو إغلاق عدد كبير منها.

2–نقص الكوادر التعليمية :بسبب النزاعات وعدم الاستقرار، غادر عدد كبير من المعلمين المؤهلين البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية.

3–التفاوت في الوصول إلى التعليم :تعاني المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاعات من محدودية فرص التعليم مقارنة بالمناطق الحضرية.

4–قلة التمويل: يعاني قطاع التعليم في العراق من نقص التمويل المخصص لإعادة البناء والإصلاح، مما أعاق تنفيذ المبادرات التنموية.

المطلب الثالث

تأثير عدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية

لقد كان تأثير عدم الاستقرار السياسي على الهيئة التعليمية في العراق عميقًا ومتعدد الجوانب، اذ شكّل بشكل جوهري المشهد التعليمي وطرح تحديات كبيرة على المعلمين والإداريين. كان للبيئة السياسية المضطربة، المتميزة بالصراعات وتغييرات الأنظمة والنزاعات الطائفية، تأثيرات بعيدة المدى على الإدارة والحوكمة وجودة التعليم في البلاد[1].

كان أحد أكثر الآثار الفورية لعدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية هو تعطيل العملية التعليمية. أدت الصراعات المتكررة، بما في ذلك حروب الخليج والعنف الطائفي اللاحق، إلى تدمير البنية التحتية التعليمية وتشريد الطلاب والمعلمين وتكرار تعطيل الجدول الدراسي. وجد القادة التعليميون أنفسهم في طليعة الجهود للحفاظ على استمرارية التعليم في مواجهة هذه التعطيلات، مما يتطلب منهم أن يكونوا متكيفين ومبدعين ومرنين.

أدى التغير في المشهد السياسي أيضًا إلى تغييرات متكررة في السياسات التعليمية وأولوياتها. غالبًا ما جلب كل نظام جديد أو تغيير سياسي رؤية مختلفة للتعليم، مما أدى إلى نقص في الاتساق والاستمرارية في التخطيط والإدارة التعليمية. اضطر القادة التعليميون للتنقل في هذه التغييرات، غالبًا مع موارد ودعم محدودين، مع محاولة الحفاظ على التركيز على تعلم ورفاهية الطلاب.

كما أثر عدم الاستقرار السياسي على تعيين الهيئات التعليمية وأدوارهم. في كثير من الحالات، كانت التعيينات تعتمد على الولاء والاعتبارات السياسية أكثر من الخبرة التعليمية أو القدرة على القيادة. مما أدى هذا إلى عدم تطابق بين مهارات ومؤهلات القادة واحتياجات المؤسسات التعليمية التي يخدمونها [1].

علاوة على ذلك، وضعت السياسة التعليمية وهيئاتها في موقف صعب، كان عليهم التوفيق بين توجيهات وسياسات الحكومة، التي غالبًا ما تتأثر بالمناخ السياسي السائد، وبين احتياجات وحقوق طلابهم ومعلميهم. في بعض الحالات، كان هذا يعني تنفيذ أو تطبيق سياسات قد لا تتوافق مع أفضل الممارسات التعليمية أو احتياجات المجتمع المحلي.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

كان تأثير عدم الاستقرار السياسي واضحًا أيضًا في مجال تخصيص الموارد. غالبًا ما أدت الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة إلى تمويل متقطع للتعليم، إذ تلقت بعض المناطق والمدارس دعمًا أكبر من غيرها. كافحت الهيئات التعليمية مع هذه التفاوتات، وغالبًا ما كان عليهم القيام بالمزيد بموارد أقل، وإيجاد طرائق مبتكرة لاستغلال الموارد المحدودة لتلبية احتياجات طلابهم ومعلميهم [2] .

وسط هذه التحديات، أظهر بعض الهيئات التعليمية في العراق مرونة وابتكارًا ملحوظًا. في مواجهة الموارد المحدودة والمشهد السياسي المتغير، وجدوا طرقًا لإعادة بناء المدارس التالفة وخلق بيئات تعليمية شاملة وتوفير الدعم النفسي للطلاب المتأثرين بالصراع. لعب هؤلاء القادة دورًا حاسمًا في ضمان استمرار التعليم على الرغم من التحديات، وغالبًا ما أصبحوا منارات للأمل والاستقرار في مجتمعاتهم.

في مجال التعليم العالي، أثر عدم الاستقرار السياسي على الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات. كان على قادة الجامعات التنقل في الديناميكيات السياسية المعقدة، موازنين بين الحاجة إلى الاستقلال الأكاديمي والمطالب والضغوطات السياسية. أدى هذا أحيانًا إلى توترات وصراعات، مما أثر على جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثالث

وسائل تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: العلاقة بين التنمية المستدامة والتعليم

اولاً: التعليم كعامل أساسي للتنمية المستدامة

أظهرت الدراسات أن التعليم يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعمل كوسيلة رئيسية لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

1. الأهمية العالمية للتعليم: أوضحت تقارير الأمم المتحدة أن التعليم يساهم في تحقيق 16 هدفًا آخر من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر (الهدف 1)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وتعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8)[1].
2. التركيز على جودة التعليم: يشير تقرير لليونسكو (2020) إلى أن تحسين جودة التعليم يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُمكّن الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والتفاوتات الاجتماعية، والنمو الاقتصادي غير المستدام.
3. تأثير النزاعات وعدم الاستقرار السياسي على التعليم: أظهرت الدراسات السابقة تأثير النزاعات السياسية والأمنية على الأنظمة التعليمية في الدول المتضررة، بما في ذلك العراق.
4. الدمار الهيكلي والمؤسسي: أكدت الدراسات التي أُجريت عام (2020) أن النزاعات في العراق أدت إلى تدمير عدد كبير من المدارس والجامعات، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، وزيادة نسبة تسرب الطلاب، خاصة في المناطق الريفية.
5. هجرة الكفاءات التعليمية: أظهرت تقارير محلية ودولية أن نسبة كبيرة من المعلمين المؤهلين غادروا البلاد خلال السنوات التي أعقبت عام 2003 بسبب انعدام الأمن، مما تسبب في نقص حاد في الكوادر المؤهلة
6. التفاوت الجغرافي: بينت دراسة الكاظمي (2019) وجود فجوة كبيرة في الوصول إلى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تعاني المناطق الريفية والمتضررة من النزاعات من قلة الفرص التعليمية مقارنة بالمناطق الحضرية[2] .

ثانياً: مبادرات التنمية المستدامة في التعليم العراقي

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم في العراق، شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين النظام التعليمي ومنها [1].

1. إعادة الإعمار بدعم دولي: أشارت تقارير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جهود كبيرة لإعادة بناء المدارس وتحسين البنية التحتية، خاصة في المناطق المتضررة من النزاعات.
2. تعزيز التعليم الشامل: ركزت منظمات مثل اليونيسف على إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، في النظام التعليمي.
3. الإصلاحات الحكومية: أكدت دراسات مثل دراسة كريم (2018) أن الحكومة العراقية وضعت سياسات تهدف إلى تحديث المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، إلا أن التنفيذ يواجه عقبات تتعلق بالتمويل والحوكمة.

ثالثاً: التحديات الأمنية والسياسية

تؤثر التحديات السياسية والأمنية على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)، كما يستعرض هذا القسم دور العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية في إعاقة أو دعم التقدم التعليمي.

1. تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم

- تؤثر البيئة السياسية والأمنية على استقرار التعليم وعدم تحقيق الهدف التي تسعى التنمية المستدامة من تحقيقه وهو [2]:

البنية التحتية التعليمية المتضررة:

أدت التهديدات الأمنية المستمرة التي شهدها العراق إلى تدمير واسع للبنية التحتية التعليمية، بما في ذلك المدارس والجامعات، خاصة في المناطق المتأثرة بنشاط التنظيمات الإرهابية مثل الموصل والأنبار. وفقًا لتقرير اليونسكو (2020)، فإن أكثر من 40% من المدارس في بعض المحافظات تعرضت لأضرار كبيرة أو أصبحت غير صالحة للاستخدام .

–نزوح السكان وتحديات التعليم:

ساهم النزوح الداخلي الكبير في خلق ضغط على الموارد التعليمية في المدن المستضيفة، حيث اضطرت المدارس إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب النازحين، مما أدى إلى اكتظاظ الفصول ونقص الموارد التعليمية .

–هجرة الكفاءات:

أدى الوضع الأمني المتردي إلى هجرة عدد كبير من المعلمين والباحثين المؤهلين إلى خارج البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية. دراسة يونس (2020) أظهرت أن العراق فقد أكثر من 20% من كوادره الأكاديمية في العقد الأول بعد عام2003.

2. تقدم العراق نحو تحقيق الهدف الرابع

زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي: رغم التحديات، أشارت تقارير الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن العراق حقق تقدمًا ملموسًا في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، حيث ارتفعت النسبة من 76% في 2005 إلى 92% في 2020، بفضل الجهود الحكومية والدولية لتعزيز التعليم [1]

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية: لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم. أشارت دراسة الكاظمي (2019) إلى أن 35% من الأطفال في المناطق الريفية لا يكملون التعليم الابتدائي بسبب قلة المدارس وضعف الخدمات الأساسية.
التعليم الشامل والجودة: بينما أُحرز تقدم في زيادة الالتحاق بالتعليم، لا تزال جودة التعليم تمثل تحديًا كبيرًا. المناهج الدراسية بحاجة إلى تحديث لتتناسب مع متطلبات العصر وسوق العمل، وفقًا لدراسة كريم (2018)[2].

3.دور المبادرات الحكومية والدولية

إعادة تأهيل المدارس: ساهمت مبادرات الحكومة العراقية بالتعاون مع اليونسكو واليونيسف في إعادة تأهيل أكثر من 2000 مدرسة في المناطق المحررة من النزاعات بين عامي 2016 و2020، مما ساعد في عودة عشرات الآلاف من الطلاب إلى التعليم .
التدريب المهني للمعلمين: ركزت بعض المبادرات على تحسين مهارات المعلمين من خلال برامج تدريبية مكثفة. برنامج اليونيسف لتدريب المعلمين في العراق يعتبر مثالًا بارزًا، حيث استفاد منه أكثر من 15,000 معلم بين عامي 2018 ،2021.
التعليم غير الرسمي: لتعويض الأطفال الذين فاتتهم سنوات دراسية بسبب النشاطات الإرهابية، تم إطلاق برامج التعليم غير الرسمي التي تساعد الأطفال على اللحاق بزملائهم. أظهرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة (2020) أن هذه البرامج ساعدت أكثر من 120,000 طفل على العودة إلى التعليم[1].

المطلب الثاني

الشراكات الدولية ودورها في تحسين التعليم في العراق

الشراكات الدولية هي عنصر حاسم في دعم وتحسين النظم التعليمية في الدول التي تعاني من الأزمات، مثل العراق. بالنظر إلى التحديات الهائلة التي يواجهها النظام التعليمي في العراق بسبب السياسات الأمنية والاجتماعية، فإن التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة يلعب دورًا محوريًا في توفير الدعم المالي والتقني والاستراتيجي اللازم لتحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه.

اولا: أهمية الشراكات الدولية في التعليم

ساهمت الشركات العالمية والدولية في مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم في العراق عبر[2]:

1. **الدعم المالي والبنية التحتية:** توفر المنظمات الدولية، مثل **اليونسكو** (UNESCO)**واليونيسف** (UNICEF)، تمويلًا مخصصًا لإعادة تأهيل المدارس التي دُمرت بسبب النزاعات وبناء منشآت تعليمية جديدة ،وساهمت برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي في تمويل مشاريع لتحسين المرافق المدرسية وضمان توفير بيئات تعليمية آمنة وصحية.
2. **تدريب المعلمين وتحسين الجودة:** تقدم المنظمات الدولية برامج تدريب مستمرة للمعلمين، تركز على تحسين مهاراتهم وتطوير مناهج تعليمية حديثة تتماشى مع احتياجات التنمية المستدامة، تعمل الشراكات الدولية على تبادل الخبرات بين العراق ودول أخرى لتحسين ممارسات التعليم وتعزيز الابتكار التعليمي.
3. **التعليم في حالات الطوارئ:** ركزت منظمات مثل **اليونيسف** و**برنامج الأغذية العالمي** (WFP)على توفير التعليم للأطفال النازحين واللاجئين. يتم ذلك من خلال إنشاء مدارس مؤقتة أو تقديم خدمات التعليم عبر الإنترنت والمناهج المتنقلة، يتم تزويد الأطفال في المناطق المتضررة بالمواد التعليمية والدعم النفسي والاجتماعي لضمان استمرارية التعليم.

4. **تقليل الفجوات التعليمية:** تساعد الشراكات الدولية في تقليل الفجوة بين التعليم في المناطق الريفية والحضرية، في ضوء دعم إنشاء مدارس في المناطق النائية وتوفير منح دراسية للفئات المهمشة، تعمل بعض المبادرات الدولية على تعزيز التعليم الشامل وضمان حصول الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة على التعليم.
5. **دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية:** تدعم الشراكات الدولية الحكومة العراقية في وضع استراتيجيات تعليمية وطنية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، تُشرف هذه المنظمات على تنفيذ البرامج ومراقبة نتائجها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة.

ثانياً: نماذج على بعض الشراكات الدولية

1. **اليونسكو: (UNESCO)** قادت برامج لإعادة تأهيل المدارس وتطوير المناهج الوطنية أطلقت مبادرات لتعزيز التعليم المهني والتقني بهدف تحسين فرص العمل للشباب.
2. **اليونيسف: (UNICEF)** دعمت مشاريع لتوفير التعليم للأطفال المتأثرين بالنزاعات، وركزت على دعم التعليم في المناطق النائية، وساهمت في حملات لزيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم وخاصة تعليم الفتيات.
3. **البنك الدولي:** مول مشروعات تهدف إلى تحسين الوصول إلى التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الفقيرة، وقدم الدعم لتطوير نظم تعليمية رقمية يمكن أن تساهم في تعويض الخسائر التعليمية الناتجة عن النزاعات.
4. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:(UNDP)** عمل على مشاريع تركز على التنمية المستدامة وبناء القدرات التعليمية، ودعم العراق في تنفيذ خطط لتطوير التعليم في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. **الاتحاد الأوروبي:** أطلق مبادرات لتحسين التعليم الأساسي وتعزيز فرص التعليم العالي من خلال توفير منح دراسية وبرامج تدريبية للطلاب العراقيين، وقدم تمويلًا لمشاريع تعليمية مستدامة تهدف إلى دمج التكنولوجيا في التعليم.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الشراكات الدولية في العراق[1]:

1. **عدم الاستقرار الأمني والسياسي:** يؤثر هذا بشكل مباشر على تنفيذ البرامج التعليمية، ويعيق وصول المنظمات الدولية إلى المناطق الأكثر حاجة للدعم.
2. **البيروقراطية:** التحديات الإدارية وضعف التنسيق بين المؤسسات العراقية والمنظمات الدولية قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ البرامج.
3. **نقص التمويل طويل الأمد:** تعتمد العديد من المبادرات على التمويل قصير الأمد، مما يجعل الاستدامة تحديًا كبيرًا.
4. **الفجوة الثقافية:** قد تؤدي الاختلافات الثقافية والتوقعات بين الجهات الدولية والمجتمعات المحلية إلى صعوبات في تنفيذ البرامج بشكل فعال.

المطلب الثالث

المناهج الدراسية في تعزيز التنمية المستدامة

اولاً: اهمية المناهج الدراسية[1]

1. **تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة:** يجب أن تدمج المناهج الدراسية مفاهيم تتعلق بالتنمية المستدامة مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، والمسؤولية البيئية، كما تسهم المناهج الحديثة في بناء وعي لدى الطلاب حول كيفية تحقيق توازن بين الاحتياجات البشرية والبيئة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

2. **تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي:** يحتاج الطلاب إلى مهارات تمكنهم من تحليل المشكلات المعقدة، التفكير بطريقة منطقية، وابتكار حلول عملية، يساعد ذلك على إعداد الطلاب ليصبحوا قادة ورواد أعمال قادرين على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.
3. **مواكبة التحولات التكنولوجية والعلمية:** المناهج التقليدية غالبًا ما تكون غير قادرة على استيعاب التحولات السريعة في التكنولوجيا والعلوم، وإن إصلاح المناهج يمكن أن يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تعزيز التعليم الرقمي ومهارات البرمجة.
4. **تعزيز الهوية الوطنية والانفتاح العالمي:** ينبغي أن تحتوي المناهج على محتوى يعزز الهوية الثقافية والوطنية، مع غرس قيم التسامح والانفتاح على الثقافات الأخرى.

ثانياً: التحديات التي تواجه المناهج الدراسية في العراق

1. **الاعتماد على طرق تدريس تقليدية:** لا تزال معظم المناهج الدراسية تركز على الحفظ والتلقين بدلًا من التفاعل والنقاش. يؤدي ذلك إلى ضعف مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب.
2. **غياب مفاهيم التنمية المستدامة:** المناهج الحالية تفتقر إلى محتوى يعزز وعي الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية العالمية.
3. **نقص الموارد والبنية التحتية:** تعاني المدارس من نقص في الموارد مثل المختبرات والمكتبات التي تدعم المناهج الحديثة.
4. **عدم كفاية تدريب المعلمين:** العديد من المعلمين غير مدربين بشكل كافٍ لتطبيق مناهج حديثة تتطلب أساليب تدريس تفاعلية.

ثالثا: مقترحات لإصلاح المناهج الدراسية في العراق

1. **إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج:** يجب تضمين موضوعات تتعلق بحماية البيئة، استدامة الموارد، الصحة العامة، والمواطنة العالمية، يمكن أن يكون ذلك من خلال مواد دراسية مستقلة أو كجزء من المواد القائمة مثل العلوم والدراسات الاجتماعية.
2. **تعزيز المهارات العملية:** ينبغي أن تكون المناهج أكثر ارتباطًا بسوق العمل، مع التركيز على المهارات العملية مثل التفكير الإبداعي، العمل الجماعي، وحل المشكلات.
3. **استخدام التكنولوجيا في التعليم:** توظيف التكنولوجيا كوسيلة لتحديث المناهج، مثل استخدام التعليم الإلكتروني والواقع الافتراضي لتعزيز تجربة التعلم.
4. **إعادة تصميم طرق التقييم:** استبدال نظام الامتحانات التقليدي بنظم تقييم تعتمد على المشاريع، الأبحاث، والعروض التقديمية.
5. **إعادة تدريب المعلمين:** يجب توفير برامج تدريب مكثفة للمعلمين لتزويدهم بمهارات تدريس المناهج الحديثة، بما في ذلك استخدام التقنيات التعليمية.
6. **إشراك المجتمع في عملية الإصلاح:** يمكن أن يساهم إشراك أولياء الأمور والخبراء في مراجعة المناهج في جعلها أكثر ارتباطًا بواقع المجتمع العراقي.
7. **تعزيز التعليم البيئي:** إدخال موضوعات تتعلق بالاستدامة البيئية، مثل إعادة التدوير وتقليل التلوث، لتحفيز الطلاب على تبني سلوكيات مسؤولة تجاه البيئة

رابعاً: نماذج عالمية ملهمة لإصلاح المناهج

1. النموذج الفنلندي: ركزت فنلندا على إصلاح شامل للمناهج الدراسية يتضمن التعليم المتعدد التخصصات، حيث يتم دمج موضوعات مثل البيئة والتكنولوجيا في مواد متعددة.
2. النموذج السنغافوري: يعتمد على تطوير المهارات العملية والإبداعية لدى الطلاب من خلال مناهج تفاعلية وأساليب تدريس مبتكرة.
3. النموذج الياباني: ركزت اليابان على التعليم الشامل الذي يعزز القيم الاجتماعية والمواطنة إلى جانب العلوم والتكنولوجيا.

فوائد إصلاح المناهج الدراسية في العراق[1]

1. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** سيؤدي دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج إلى تعزيز وعي الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
2. **إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات:** المناهج الحديثة تساعد على إعداد جيل يتمتع بالمهارات اللازمة للابتكار والمساهمة في إعادة بناء العراق.
3. **تقليل معدلات البطالة:** من خلال تحسين ارتباط التعليم بسوق العمل، يمكن تقليل معدلات البطالة بين الخريجين.
4. **تعزيز التعايش السلمي:** ستساهم المناهج التي تعزز قيم التسامح والانفتاح في تقليل النزاعات وبناء مجتمع متماسك. عبر تحديث المناهج لتشمل مفاهيم التنمية المستدامة، التفكير النقدي، والمهارات الرقمية التي تلبي احتياجات العصر وسوق العمل، والتركيز على تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة، بما في ذلك الابتكار والإبداع.

الخاتمة

في الختام، يُعتبر التعليم الجيد في العراق حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعد الركيزة الأساسية التي يمكن في ضوئها بناء مجتمع قوي ومتقدم قادر على مواجهة التحديات العالمية والمحلية. إن التعليم لا يُعتبر فقط حقًا أساسيًا للأفراد، بل هو أيضًا وسيلة قوية لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الأصعدة. في العراق، الذي مر بتحديات كبيرة على مدار العقود الماضية، من النزاعات والصراعات إلى القضايا السياسية والاقتصادية، أصبح التعليم الجيد أداة أساسية لإعادة بناء المجتمع وتحقيق الاستقرار والازدهار. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التغلب على العديد من العقبات التي أضعفت نظام التعليم على مر السنين، مثل الانقسامات السياسية، والصراعات الأمنية، وضعف البنية التحتية التعليمية.

إن التغلب على هذه العقبات يتطلب عملًا جماعيًا ومشتركًا بين الحكومة العراقية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المحلي. فالتعاون بين هذه الأطراف هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة على المدى الطويل. الحكومة العراقية، عبر السياسات الحكومية الشاملة والمبنية على أساس الإصلاح، يجب أن تكون هي المحرك الرئيس الذي يوجه دفة الإصلاحات، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الذين يمكنهم توفير الدعم الفني والمادي، وكذلك بالمشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي الذي يعكس احتياجات المناطق المختلفة داخل العراق.

كما أن النظام التعليمي في العراق بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة تضمن توفير تعليم عالي الجودة لجميع المواطنين، بما في ذلك الأطفال في المناطق النائية والمتضررة من النزاع. ينبغي أن يتضمن هذا إصلاحات في البنية التحتية التعليمية، مثل بناء المدارس وتجهيزها بأحدث التقنيات التعليمية، إضافة إلى تدريب المعلمين على أساليب التعليم الحديثة التي تواكب التطورات العالمية. وفي هذا السياق، يعتبر إدخال تكنولوجيا

المعلومات والتعليم الإلكتروني من أهم العوامل التي قد تساهم في تحسين جودة التعليم في المناطق الريفية والنائية التي تواجه تحديات جغرافية وأمنية.

أما بالنسبة للتعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يمثل خطوة أساسية نحو توفير الموارد والخبرات التي يحتاجها العراق في هذا المجال. فالتعاون مع هذه المنظمات يسمح للعراق بتبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي شهدت تحديات مماثلة، ويتيح له الاستفادة من الدعم الفني المتخصص الذي يمكن أن يساعد في بناء أنظمة تعليمية مرنة ومواكبة للعصر.

من جانب آخر، لا يمكن أن يكون التعليم فعالًا إذا لم يتم إدراج جميع أطياف المجتمع في العملية التعليمية. إن إشراك المجتمع المحلي في صنع السياسات التعليمية وتنفيذها هو عامل حاسم لضمان أن الإصلاحات لا تقتصر فقط على مستوى السياسة بل تتفاعل مع احتياجات الناس الحقيقية. من خلال تعزيز دور الآباء، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المحلية في دعم العملية التعليمية، يمكن خلق بيئة تعليمية داعمة ومستدامة.

في النهاية، يتطلب إصلاح التعليم في العراق جهداً مشتركاً من جميع الأطراف المعنية، وإرادة سياسية قوية تسعى إلى تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للتنمية المستدامة. من خلال تبني نهج شامل ومستدام يركز على تحسين جودة التعليم، والتغلب على التحديات الأمنية والاجتماعية، يمكن للعراق أن يحقق تقدماً كبيرًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأن يصبح نموذجًا في المنطقة في مجال الإصلاح التعليمي. تحقيق هذا الهدف لا يقتصر فقط على تحسين مستوى التعليم، بل يمتد ليشمل بناء مجتمع مزدهر، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الاستنتاجات:

إنَّ عملية البحث في هذا المجال تكشف عن استنتاجات عدة تتمحور في التركيز لتحسين وإصلاح النظام التعليمي.

أولاً: تبرز الحاجة الماسة للقيادة الفعالة كعامل حاسم في إحداث تغيير إيجابي، فأعضاء الهيئة التعليمية الذين يتمتعون بالفعالية والتأثير لديهم القدرة على إلهام المعلمين والطلاب على حد سواء، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية تعزز من الشمول والدعم وتشجع على الابتكار والتطوير المستمر في الممارسات التعليمية.

ثانياً: تحديات البنية التحتية ونقص الموارد تعد من القضايا البارزة التي تواجه النظام التعليمي في العراق.

ثالثاً: إنَّ إعادة بناء المدارس وتحديثها، إلى جانب توفير الموارد التعليمية الضرورية، تُعدان أولويتين لا غنى عنهما لرفع مستوى الجودة التعليمية. ومع ذلك، فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في هذا المجال يمثل فرصة ذهبية لتحقيق قفزات نوعية. استخدام التكنولوجيا في التعليم يمكن أن يوسع نطاق الوصول إلى الموارد التعليمية ويدعم التعلم المخصص، مما يؤهل الطلاب بالمهارات الرقمية اللازمة للمستقبل.

رابعاً: الشمولية والعدالة في التعليم تمثلان أيضًا محور تركيز رئيسي. السعي لخلق بيئات تعليمية ترحب بالجميع وتوفر الدعم لطلاب من خلفيات متنوعة، بما في ذلك ذوي الإعاقات والأقليات والمجموعات الاجتماعية–الاقتصادية المتضررة، يشكل جزءًا لا يتجزأ من تطوير نظام تعليمي شامل وعادل. يتطلب تحقيق هذا الهدف جهودًا متواصلة لمواجهة الحواجز البنيوية والموردية، وكذلك التحديات الأكثر دقة مثل التحيز في المناهج الدراسية وأساليب التدريس.

في ختام البحث، يتضح أن مستقبل قيادة التنمية المستدامة في العراق يعتمد بشكل كبير على تبني استراتيجيات فعّالة تعالج التحديات القائمة وتستغل الفرص المتاحة لتحسين النظام التعليمي. عبر التركيز على القيادة الفعالة، تحديث البنية التحتية والموارد، دمج التكنولوجيا، وتعزيز الشمولية والعدالة، يمكن للعراق أن يسير نحو تطوير نظام تعليمي مرن ومستدام يلبي احتياجات وتطلعات جميع الطلاب.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات المستخلصة من بحثنا هذا، يمكن صياغة توصيات عدة تهدف إلى دعم وتعزيز النظام التعليمي في البلاد.

أولاً: من الضروري تعزيز برامج تدريب فاعلة، واستخدام أساليب التدريس الحديثة والتكنولوجيا التعليمية. ويجب أن تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية واستراتيجيات التعلم المخصص، وكيفية إدماج التكنولوجيا في الفصول الدراسية بطريقة تعزز التعلم وتجعله أكثر تفاعلية وجاذبية للطلاب.

ثانياً: يجب تطوير وتنفيذ سياسات تعليمية تعالج مسألة الشمول والعدالة بشكل مباشر. يتطلب هذا إعادة النظر في المناهج الدراسية لضمان أنها تعكس التنوع الثقافي والاجتماعي للعراق وتوفر محتوى يعزز الفهم المتبادل والاحترام بين مختلف الجماعات. فضلاً عن ذلك، ينبغي توفير الدعم والموارد اللازمة لضمان وصول جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المهمشة، إلى التعليم عالي الجودة.

ثالثًاً: تشجيع الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية. هذه الشراكات يمكن أن توفر موارد إضافية ودعمًا فنيًا، وتعزز البرامج التعليمية من الخبرات والمعارف المتنوعة. كما يمكن لهذه الشراكات أن تساعد في بناء جسور التفاهم والتعاون بين المدارس والمجتمعات التي تخدمها، ما يؤدي إلى بيئة تعليمية أكثر دعمًا وشمولًا.

رابعاً: التركيز على تطوير برامج ومبادرات تعليمية تدعم الصحة النفسية والرفاهية للطلاب والمعلمين. مع الاعتراف المتزايد بأهمية الرفاه النفسي، من الضروري إنشاء بيئة مدرسية توفر الدعم اللازم للتعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية. تشمل هذه البرامج تدريب المعلمين على التعرف على علامات الضغط النفسي والعمل مع المهنيين في مجال الصحة النفسية لتوفير الدعم الفعال للطلاب.

List of Resources

First: Books:

1. Abdul Khaliq Abdullah, Sustainable Development and the Relationship between Environment and Development, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1990.
2. Ahmed Kamel Mustafa Al-Husri, The Educational Technology System in Schools: Reality and Hope, Dar Al-Wafa for Printing, Publishing, and Distribution, Mansoura, 2000.
3. Hamid Hanoun Khad, Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, Al-Sanhouri Library for Legal Books, Baghdad, 2019.
4. Jamal Muzal Asad, The Education System in Iraq, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad, 1990.

5. Muhammad Abdul Badie, Environmental Protection Economics, Dar Al-Amin for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, 2001.
6. Muhammad Salih Turkiya Al-Quraishi, Development Economics, Athar Publishing and Distribution House, Amman, 2010.

Second: Magazines:

1. Abdullah Hassoun Muhammad, Sustainable Development: Concept, Elements, and Dimensions, Diyala Journal, Issue (67), College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2015.
2. Dakhel Hassan Jerio, "Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform," Journal of the Iraqi Scientific Academy, Issue (1), Volume (21), Baghdad, 2004.
3. Haider Nimah, Abdul Wahab Muhammad Al-Mousawi, Hanan Abdul Khader Hashim, "An Event Not Dedicated to Development Policy in Iraq," Cihan University Scientific Journal, Issue (5), Sulaymaniyah, 2017.
4. Muhammad Abdullah Amin, Leadership and its Role in Improving Employee Performance, Applied Research in the Iraqi Ministry of Education, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue (3), Volume (19), College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Diwaniyah, 2016.
5. Safaa Tayeh, "The Role of E-Government in Improving the Efficiency of the Banking System: An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks," Journal of the College of Arts in Kufa, Issue (1), Volume (20), University of Kufa, Najaf, 2019.
6. Taher Mohsen Mansour Al-Ghali, "Approaches to Strategic Decision-Making and Its Relationship to Performance: An Applied Study in Iraqi Organizations," Journal of Economic Sciences, Issue (29), Volume (8), College of Administration and Economics, University of Basra, Basra, 2011

Third: Conferences:

1. Social Development Conferences, United Nations, New York.

Fourth: Internet:

2.United Nations, How the United Nations Supports the Sustainable Development Goals in Iraq. Available at the following link: https://iraq.un.org/en/sdgs

Fifth- Fifth:

1- UNESCO, Rebuilding Iraq's Education System Post-2003. UNESCO Reports, Paris, 2020.

Sixth- Journal:

2-Alghazi, T. (2019). Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq. International Journal of Education Development, issue (2) London, 2021.

3-Karim. S, Reforming Education in Iraq: Aligning with the SDGs. Journal of Educational Policy and Development, issue (3), London, 2018.

4-Younis, M. (2020). The Impact of Political Instability on Education in Iraq. Middle East Journal of Education, issue (1) Baghdad, 2020.

Sixth- Internet:

1- United Nations, department of Economic and Social Affairs Sustainable Development, Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. 2015. on next URL: https://sdgs.un.org/2030agenda

2- UNESCO.. Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives, Paris, (2020) https://www.unesco.org/en/articles/education-sustainable-development-goals-learning-objectives

(5) Muhammad Salih Turkiya Al-Quraishi, Development Economics, Athar Publishing and Distribution House, Amman, 2010, p. 35.

(1) Abdullah Hassoun Mohammed, Sustainable Development: Concept, Elements and Dimensions, University of Diyala/College of Education for Humanities, Diyala Journal 2015, Issue 67, p. 340.

(2) UNDP, How the UN Supports the Sustainable Development Goals in Iraq, iraq.un.org

(1) United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.

(i) Muzail, Jamal Asad, The Education System in Iraq, University of Mosul, Mosul, 1990, p. 32.

(ii) Tia, Safaa, The Role of E-Government in Improving the Efficiency of the Banking System's Performance: An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2019, p. 87.

(iii) Hanoun, Hamid, Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, Beirut, 2019, p. 206..

(1) Amin, Muhammad Abdullah, Leadership and its Role in Improving Employee Performance, Applied Research in the Iraqi Ministry of Education, 2016, p. 12.

(2) Hanoun, Hamid, previous source, p. 216.

(1) Mohsen, Taher, Strategic Decision-Making Methods, An Experimental Study in Iraqi Organizations. Economic Sciences, Issue (29), 2011, p. 78.
(1) Al-Hasri, Ahmed, The Educational Technology System in Schools: Reality and Hope, Mansoura, Dar Al-Wafa, 2000, p. 12.
(2) Grio, Dakhel Hassan, Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform, Journal of the Iraqi Scientific Academy, Volume 21, Issue 1, 2004, p. 87
(1) UNESCO. (2020). **Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives**. UNESCO.
(2) Alghazi, T. (2019). **Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq**. International Journal of Education Development, 34(2), 123-136.
(1) United Nations Development Programme (UNDP). (2020). **Sustainable Development Goals: Iraq's Pathway to Recovery**. United Nations Development Programme.
(2) Haider Nimah, Abdul Wahab Mohammed Al-Moussawi, Hanan Abdul Khader Hashim, An Event Not Dedicated to Development Policy in Iraq, Scientific Journal of Cihan University-Sulaimani, 2017, p. 487.
(1) Younis, M. (2020). **The Impact of Political Instability on Education in Iraq**. Middle East Journal of Education, 15(1), 45-57.

(2) Karim, S. (2018). **Reforming Education in Iraq: Aligning with the SDGs**. Journal of Educational Policy and Development, 22(3), 78-91.

(1) **Alghazi, T. (2019).** Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq. *International Journal of Education Development, 34*(2), 123-136.

(2) Unesco.org Glimpses of UNESCO's achievements
(1) Alghazi, T. (2019). **Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq**. International Journal of Education Development, 34(2), 123-136.

(1) Al-Hadath Agency - A look at the curricula, available at the linkhttps://iraqiwoomensleague.com/news-view-114.html.
(1) UNESCO. (2020). Rebuilding Iraq’s Education System Post-2003. UNESCO Reports.